

جميعا من أجل إنجاح مسيرة الغضب ضد التمييز

إن المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة المجتمع يوم الأربعاء 12 دجنبر 2012 ، بعد وقوفه بالدرس والتحليل على السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تثير جدلا واسعا حول مدى قدرة بلادنا لإحقاق التنمية الشاملة للوطن والمواطنين في ظل غياب الرؤية الشاملة والشمولية لإصلاح الإدارة العمومية ومنظومتها والاستجابة للانتظارات الملحة لمطالب المتصرفات والمتصرفين، وإقرار الحكامة المهنية والعدالة الأجرية.

وبعد استحضاره للهجوم الحكومي على الحق في الإضراب من خلال قرار الاقتطاع من أجور المضربين في الوظيفة العمومية والجماعات الترابية و المؤسسات العمومية و الغرف المهنية ضدا على مضامين الدستور وفي تناف تام مع القانون؛ وبعد وقوفه على تعييب الحكومة للحوار مع الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة وعلى تجاهلها لمطالب المتصرفات والمتصرفين واستمرار نهجها سياسة الكيل بمكيالين في ما يخص التعامل مع ملفات الفئات المهنية بالمنظومة الإدارية العمومية، وبعد استحضاره لمسار التعاطي الإيجابي للهيئات النقابية المناضلة والجمعيات المهنية والقطاعية الجادة مع هذا الملف وصولا إلى تنظيم الوقفة الاحتجاجية أمام البرلمان يوم 13 نونبر 2012 والتي تعتبر محطة تاريخية وأساسية في مسار الفعل النضالي الوحدوي ودعمها قويا لهيئة المتصرفين، فإن المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة :

- يعبر عن قلقه واستيائه من التدبير الحكومي للسياسات العمومية المتعلقة بالوظيفة العمومية، والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و الغرف المهنية؛ الذي يفتقد التصور والرؤية الواضحتين لمعالجة الاختلالات الكبرى وإقرار العدالة الاجتماعية؛
- يدين ويقوة القرار الحكومي القاضي بالاقتطاع من أجور المضربين بدون سند قانوني ويطالب الحكومة بالتراجع الفوري عنه؛
- يعتبر أنه لا سلم اجتماعي و لا إصلاح للمنظومة الإدارية في ظل الحيف والتمييز وتكريس الفوارق الأجرية بين أطر الدولة المتشابهة من حيث التكوين والمهام؛

يقرر خوض مسيرة احتجاجية وطنية يوم السبت 19 يناير 2012 ابتداء من الساعة الثالثة زوالا،

انطلاقا من ساحة باب الأحد بالرباط، تحت شعار:

"مسيرة الغضب ضد التمييز"

- يدعو جميع المتصرفات والمتصرفين بمختلف الإدارات العمومية وبالجماعات الترابية وبالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وبالغرف المهنية إلى التعبئة الشاملة لإنجاح المسيرة الوطنية ومواجهة التجاهل الحكومي لمطالبهم العادلة والمشروعة؛
- يدعو مختلف المنظمات النقابية والجمعوية والحقوقية والسياسية إلى دعم ملف المتصرفين ودعم هذه الخطوة النضالية المعبرة عن رفض كل أشكال الميز والحيف والإقصاء الممنهج ضد هذه الهيئة.

